حوار

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الصفاة القابضة باسم العتيبي

10٪ من الشركات المحلية استطاعت الخروج من نفق الأزمة بأقل الخسائر

أحمد مغربي

عندما تحاور شخصا لديه خبرة مالية كبيرة في الأسواق العالمية خاصة الأميركية ومرت عليه العديد من الأزمات الاقتصادية وتعلم منها الكثير فأول شيء يخطر ببالك أن تسأله متى تنفرج الأزمة المالية في الكويت؟ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الصفاة القابضة احدى شركات مجموعة الصفاة للاستثمار باسم العتيبي قال ان الأشهر الستة المقبلة ستكون المقياس العام للنمو، متوقعا ان عام 2010 سيكون أفضل من العام الحالي وستكون انفراجة الأزمة تدريجيا خلال العامين المقبلين.

وأوضح العتيبي في لقاء شامل مع «الأنباء» أن أزمة الكويت الاقتصادية ترجع بالأساس الى توسعات الشركات غير المدروسة سواء في الداخل او الخارج ولجوئها إلى الاقتراض من الشركات الإسلامية، موضحا أن أكثر من 50٪ من الشركات الاستثمارية المحلية لا يوجد لها قانون داخلي ينظم عملها بسبب مضاربتها بالسوق. وبين العتيبي أن فكرة التحول إلى مركز مالي وتجاري عالمي أصبحت بعيدة عن ارض الواقع خاصة في ظل القوانين والتشريعات الاقتصادية التي لم تتغير منذ سنوات رغم مرور العديد من الهزات والأزمات ولم تتحرك الحكومة ومجلس الأمة خلالها إلى تغيير هذه القوانين. وشدد على أن الحكومة ومجلس الأمة لابد أن تكون مواقفهما تجاه الوضع الاقتصادي المتأزم في البلد واضحة وعلى الحكومة أن تتخذ قراراتها بشكل من الحيطة والحذر ولا تهاب مجلس الامة في أي تشريع او قانون تتخذه.

وقال ان المتداولين في سوق الكويت للأوراق المالية يغلب عليهم طابع المضاربة والربح السريع والتنقل بين الاسهم في فترات قصيرة، موضحا ان هؤلاء المتداولين يعملون على تسريبات الاخبار الداخلية في البورصة والتي عادة ما تكون صحيحة. واشار إلى أن «الصفاة القابضة» لديها أصول جيدة وليس عليها اي قروض، متوقعا أن تقوم الشركة خلال العام المقبل بدورها الأساسي في مساعدة الشركات العائلية الصغيرة والمتوسطة في زيادة رأسمالها من خلال دخول مستثمرين جدد واستكمال الإجراءات لإدراجها في البورصة.. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

مع دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة ستتضح الرؤية العامة للبلد وهل ستستمر حلقة الأزمة المالية في الانفراج أم لا؟

البيروقراطية في تنفيذ المشاريع المحلية دفعت العديد من الشركات المحلية إلى الخروج للأسواق الخليجية المجاورة

عندما رأيت «المركزي» يتحرك والبنوك تتشدد والشركات تقلص نفقاتها تفاءلت بأننا نسير في الطريق الصحيح للخروج من نفق الأزمة

الحكومة متخوفة من اتخاذ أي قرار في مصلحة البنوك والشركات الاستثمارية المتعثرة وخوفها يكمن في مجلس الأمة

البورصة في طريقها للتعافي وخير دليل صعود بعض الأسهم بنسبة 100٪ بعد هبوطها الحاد خلال الأزمة

بعد مرور عام على انطلاق الشرارة الأولى للازمة المالية العالمية ما هي أهم الدروس المستفادة من الأزمة؟

في البداية، لابد ان نشير هنا الى أن تداعيات الازمة المالية العالمية اوصلتنا إلى ما نحن فيه، فالأزمة بالنسبة إلى المتداولين لم تحدث من فراغ وإنما نتجت من أن عددا كبيرا من المتداولين ذهبوا وراء تحقيق أرباح سريعة، فكثير من المتداولين في البورصة كانوا ينظرون الى تحقيق الأرباح دون النظر الى غاية ونوعية الاستثمار، فأصبحنا نشاهد أنواعا كثيرة من المضاربة في السوق خصوصا في العامين الماضيين ولأي أسباب أو أخبار لشراء السهم أو بيعه، وللأسف أصبحنا نشاهد أيضا الشركات الكبرى التي بدأت تتسارع لتحقيق العوائد والأرباح العالية لإرضاء المساهمين والمتداولين على حساب الشركة وأدائها بدلا من النمو السنوي الثابت والمستقر للمدى الطويل مما حملها أعباء كثيرة وأصبح التقليد أكثر من الابتكار.

وبالنسبة إلى الشركات أصبح هناك توسع وتفرع كبير لدى الشركات التي بدأنا نشاهد لها اكثر من فروع موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية سواء النفطية او العقارية او الصناعية او الاستثمارية، فأصبح التوسع أكثر من تركيز النشاط، وفي الوقت نفسه ومع هذا التوسع والتعدد فإن سوق العمالة ينقصه الخبرات التي تقود هذه الشركات، فأصبحت الادارة مركزية في قراراتها وخير مثال على ذلك الأمر انه عند تأسيس 20 شركة استثمار خلال عامين فهذه الشركات تحتاج الى 20 مدير استثمار محلي لادراة المحافظ، فسوق العمل المحلي لا يوجد به هذا العدد، وحديثي هذا ينطبق على مدراء لديهم خبرة استثمارية تزيد على 20 عاما لإدارة هذه المحافظ، وما حدث أن الكثير من المديرين الحاليين لديهم خبرة لا تزيد على 3 – 5 سنوات في فترة انتعاش اقتصادي، ولم يشاهد السوق سابقا في حالة الهبوط والأزمات التي مر بها، فعندما انطلقت الشرارة الأولى للأزمة المالية وحدثت الانتكاسة انكشفت هذه الشركات ومديروها ذوو الخبرة القليلة.

ولكن الكثير من المستثمرين تناسوا الأزمات الماضية ولم يبحثوا في ميزانيات هذه الشركات وكيف تدار فعندما يحدث صعود لسهم أي شركة يذهبون الى شراء أسهمها وعندما «طاحت الفاس في الراس» انكشفت بعض هذه الشركات وانكشف معها حجم قروض هذه الشركات والتزاماتها مما ظهر في ميزانياتها.

هل أزمة الكويت أزمة ادارة؟

لا، أزمة الكويت لها اكثر من سبب، فمشكلة التوسعات دون وجود خبرة لهذه التوسعات هي أول الأسباب وكذلك التوسعات على حساب الميزانيات دون وجود دراسة لهذه التوسعات، فكيف تأخذ قرضا قصير الأجل يسدد بعد 6 اشهر لبناء مصنع سيبدأ عمله الفعلي بعد 3 سنوات، فأغلب الازمة في كل الشركات نتيجة اقتراضها من شركات إسلامية والكل يعلم أن قروض الشركات الإسلامية تسدد بعد 6 شهور فقط، وفي الوقت نفسه كيف يحق لهذه الشركات أخذ ودائع تحت مسمى وكالة ولا يسمح للشركات غير الاسلامية بعمل ذلك؟ مع العلم بأنه بعد تحرير الكويت اتخذ البنك المركزي خطوات مهمة بالنسبة للودائع والقروض بالنسبة للشركات غير الاسلامية وتغاضى عن الشركات الإسلامية ومن هنا حصلت التداعيات لبعض الشركات وأصبح هناك ما يسمى بمناخ الوكالات الإسلامية.

التركيز على التخصص

ما الوسائل التي ينبغي أن تتبعها الشركات لتجنب أي أزمة مالية في المستقبل؟

وقع الازمة المالية على الشركات المحلية شديد للغاية ويجب على الشركات أن تركز على التخصص في بعض المجالات، وحاليا شركات الاستثمار تعمل في جميع المجالات وهذا للأسف كان قديما في الستينيات والسبعينيات، وبتطور الاقتصاد العالمي في التسعينيات تحول الاقتصاد وتطور إلى صناديق استثمارية مختلفة وكان ينبغي أن تتطور هذه الشركات إلى الأفضل وان تتخصص في مجالات اقتصادية محددة وان يكون القانون الداخلي لهذه الشركات اكثر صرامة، فللأسف أن أكثر من 50٪ من الشركات الاستثمارية المحلية لا توجد لها نظم داخلية او موظفون ينظمون عملها وذلك لتوجهها باستخدام رأس مال للمضاربة بسوق الأسهم دون أهداف أخرى.

إعادة النظر في التشريعات

ما القوانين والتشريعات الجديدة التي يحتاجها الاقتصاد الكويتي؟

الاقتصاد الكويتي يحتاج بالفعل الى اعادة النظر في العديد من القوانين الاقتصادية التي تنظم الاقتصاد والبورصة، فيجب اعادة النظر في قوانين وزارة التجارة كالملكيات وكذلك قانون هيئة سوق المال الذي تكمن أهميته في حماية صغار المتداولين من التلاعبات التي تحدث من كبار المتداولين في السوق، وكذلك اعادة النظر في قانون الـ BOT الذي تحول إلى مقبرة بعد أن شهدنا له مشاريع عظيمة في الكويت كسوق شرق والمارينا والعديد من المشاريع داخل مطار الكويت الدولي وغيرها.

وإعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة للاقتصاد الكويتي ليست سيئة وإنما هي خطوة جيدة وتحدث في كثير من الاقتصادات المتطورة في العالم، ففي قمة الأزمات تغيرت النظم وخير دليل على هذا الأمر أنه في أزمة العالم الاقتصادية في عام 1987 كانت نتيجة الائتمان عالي المخاطر من المشتقات المالية وأن هبوط مؤشر «داو جونز» الأساسي في «وول ستريت» والناسداك الحاد فقرروا انه لو أن السوق هبط 500 نقطة يوقف التداول نصف ساعة وإذا كمل يوقف اليوم كله، فكل سوق لابد أن يستمر في التطور ولا يقف عند تشريع فقط.

والكل يعلم أن الدورة الاقتصادية السابقة في أميركا كانت 3 سنوات ومع التطور في بعض القرارات بعد ازمة 1987 صارت الدورة الاقتصادية 5 سنوات وفي الكويت في هذا الوقت كانت الدورة الاقتصادية سنة لأننا أسواق ناشئة، ومع ازمة التسعينات وبعد الغزو العراقي أصبحت الدورة الاقتصادية للكويت 3 سنوات وكان معروفا في وقتها أن الدورة الاقتصادية في أي سوق ناشئ هي سنة ونصف وفي الأسواق العالمية 3 سنوات وبعدها أصبحت الدورة الاقتصادية 7 سنوات مع القوانين الجديدة وتطورت الكويت مع الدول الكبري لتزيد الدورة الاقتصادية الى 5 سنوات بفعل ارتفاع أسعار النفط وانفتاح الأسواق الخليجية، ولكن السؤال الذي لا يعلمه أحد أن هذه الدورة الاقتصادية عندما تهبط فكم ستأخذ من الوقت لكي ترتفع مرة أخرى.

فالدورة الاقتصادية في أميركا البالغة حاليا 7 سنوات أخذت من عامين الى 3 سنوات في السابق لكي تعود الى الارتفاع من جديد وذلك بعد الغربلة التي حدثت وكذلك التشريعات التي طبقتها للخروج من الأزمة، فأزمة الرهن العقاري حدثت من قبل خاصة في الثمانينيات والتسعينيات ولكن اقتصاد أميركا متنوع يدخل في أدوات جديدة ليتغلبوا على الازمة لذلك من المتوقع أن تأخذ وقتا اقل بعد الخبرة السابقة التي حصلوا عليها.

فمشكلة الكويت «الإنسان» فعندما تحدث ازمة نريد أن تنتهي هذه الازمة في اليوم التالي من اندلاعها، فالاقتصادي الذي يعلم الاقتصاد يعلم أن عودة الانتعاش لابد لها من دورة اقتصادية حتى تظهر علامات الانتعاش على الاقتصاد، والحكومة ومجلس الامة في نفس الوقت يجب أن تكون لهما مواقف واضحة من الوضع الاقتصادي في البلد بشكل عام، فالحكومة لابد ان تكون على دراية بالوضع الاقتصادي وان تتخذ قراراتها بشكل حازم وصارم للقيام بالاقتصاد الكويتي دون خوف أو تردد مع الأخذ برأي أهل الخبرة مثل اتحاد الشركات الاستثمارية، غرفة التجارة، اتحاد البنوك..الخ كما حصل مع الدول الكبرى.

معوقات البيروقراطية

كيف تفسر غياب الإنفاق الحكومي على المشاريع وعدم تفعيل هذا الدور لتحريك عجلة الاقتصاد، وتحديدا في هذه المرحلة بالذات؟

لدى خطة الحكومة الخمسية اكثر من 20 مشروعا تنمويا تشمل جميع مرافق الدولة من مستشفيات ومدن جديدة وإنشاء الجامعة ووزارة الأشغال لديها من المشروعات العديدة لا تحضرني حاليا، ولكن المشكلة في هذه المشروعات انها لا تمرر بسهولة لان البيروقراطية والدورة الورقية (المستندات) تعوقها بين الوزارات مثل وزارة المالية ـ الأشغال ـ البلدية ـ هيئة الفتوى ـ ديوان المحاسبة.. الخ فالمشاريع موجودة بالفعل وعلى الحكومة أن تتخذ خطوات سريعة للقضاء على هذه البيروقراطية.

فأنا انظر الى أن تقصير المشاريع التنموية يرجع كذلك الى مجلس الامة الذي يعطلها ويتهمها، فعندما ننظر الى كثير من المشاريع النفطية في البلد كالمصفاة الرابعة ومشروع الشراكة مع «داو كيميكال» ونظام BOT المقبور نجد أن مجلس الامة هو الذي عطل هذه الشركات وليست الحكومة، وبعدها نتجه إلى مواضيع أخرى مثل زيادة الرواتب 50 دينارا أم 30 دينارا وإسقاط القروض أم لا، فلابد أن يعي المواطن الكويتي من هم نواب التأزيم الذين يعطلون مسيرة التنمية في البلد ومن هم النواب الذين يهمهم مصلحة البلد وتنميته.

سبب هروب الشركات المحلية للبحث عن فرص استثمار للمشاريع الكبرى خارج السوق المحلي؟

البيروقراطية في تنفيذ المشاريع الجديدة تعوق الشركات المحلية وهذا هو السبب الرئيسي في إقدام الشركات على الخروج من السوق المحلي، واكبر مثال على ذلك لو أن مستثمرا ما أراد أن يأخذ أي قطعة ارض من الحكومة لاستثمارها يأتي نواب مجلس الامة بسيل من الأسئلة والاستفسارات التي تنتهي وفي النهاية يحكمون على هذا المستثمر بأنه حرامي.

فالمشروع الذي يحتاج من 20 الى 25 سنة للاستفادة من جدواه الاقتصادية كانت الحكومة تعطي هذه المشاريع إلي شركات خاصة ولكن هذه لابد أن تتغير لان هناك مشاريع تأخذ اكثر من 50 سنة خاصة من المشاريع الصناعية والطبية على وجه الخصوص، ولكن بعض الدول المجاورة كالسعودية والإمارات نجدها تعطي هذه المشاريع السرعة الفائقة من إنهاء المعاملات، فمحليا عند دخول أي شركة في مشروع لابد من دراسة جدوى وان يمر هذا المشروع على اكثر من جهة كديوان المحاسبة والمالية ووزارة التجارة.. إلخ ولا ننسى كذلك بعض أعضاء مجلس الأمة واعتراضهم لأهداف أخرى فهذه الشركات تتحمل خسائر عديدة جراء هذا التأخير في بت هذه المشاريع.

لذلك يجب تصفية النيات بين الحكومة ومجلس الأمة لمصلحة الكويت ونموها واستقرارها الاقتصادي مما يعود بالشكل الإيجابي على الشعب الذي تعب من هذه الصراعات.

قوانين خارجية

ذكرت مؤسسة «فيتش» أن نصف الائتمان المصرفي

البقية ص35

الاقتصاد الحر.. وصفقة «زين»

قال العتيبي إن الفحص الفني النافي للجهالة في صفقة الاستحواذ على 46٪ من أسهم شركة الاتصالات المتنقلة «زين» سوف يأخذ على الأقل من 3 إلى 6 شهور خاصة وأن «زين» مجموعة كبيرة لها العديد من الأصول داخل وخارج الكويت.

وأوضح أن تفسير مذكرة التفاهم وحدها يأخذ دراسة لمدة 3 شهور عند المحامين نفس وقت الفحص الفني للجهالة وهذه هي المرحلة الأصعب في الصفقة حيث سيتم على إثرها التقييم العادل للسهم، منوها الى أن مذكرة التفاهم ستتحول على الأقل إلى 100 ورقة أو أكثر عن طريق المحامين وأتحدى أي شخص في الكويت قرأ هذه المذكرة وعرف ما في داخلها من شروط للصفقة ما عدا ما أعلن عنه من البائع والشاري فلنوقف الإشاعات وننتظر النتائج.

وبين العتيبي أن مثل هذه الصفقات من البديهي أن يتحتم عدم بيع أي أصل من أصول المجموعة خلال فترة التقييم أو الفحص النافي للجهالة، موضحا أن فترة الأربعة اشهر تعتبر هي الأهم في الصفقة. وعن سيطرة جهات أجنبية على شركات الاتصالات الثلاث في الكويت قال بان الاقتصاد الحر لا يقف على نوعية الشركة ومكانها، فجميع الدول المجاورة للكويت والعالم لديها شركات أجنبية مشغلة للهواتف المحمولة خصوصا أن هذه الشركات الكويتية تمت عن طريق قوانين من مجلس الأمة وتم بيعها من قبل الحكومة لهذه الجهات فلماذا الآن، هذا كلام مأخوذ خيره ومعروف ما المقصود ولماذا من بعض الأطراف.

قانون الاستقرار يتطلب تعديلات لبعض المواد

أوضح العتيبي ان قانون الاستقرار المالي يتطلب تعديلا لبعض المواد، مضيفا ان الحكومة يقع على عاتقها ان تسمع وجهات نظر المتخصصين وان تدعو لاجتماع اتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد البنوك وغرفة التجارة ووزارة التجارة وسماع ارائهم وتحفظاتهم على قانون الاستقرار. وأوضح ان عقلية محافظ البنك المركزي المتفتحة كفيلة بأن تسمع لكل وجهات النظر وان نمر بالقانون بدون عمليات الشد والجذب التي سيمر بها من تحفظات لدى أعضاء مجلس الأمة، مشددا على انه يجب عدم أخذ جميع آراء نواب مجلس الأمة في الشؤون الاقتصادية التي هي بعيدة كل البعد عن تخصصهم والتي تم تحويلها سياسيا.